



لأول مرة، بعد اتفاق النووي الإيراني المبرم في يونيو/حزيران الماضي، يمر على الإيرانيين تاريخ 4 نوفمبر/تشرين الثاني الذي أحياه فيه إيران على مر عقود ذكرى "أزمة رهائن السفارة الأمريكية"، التي كانت نقطة مهمة في انهيار العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية، وذلك بعد أن اقتحم طلاب إيرانيون إسلاميون السفارة الأمريكية في طهران واحتجزوا رهائنها لأكثر من 14 شهراً، فهل سيحتفل الإيرانيون بذلك مجدداً ويحرقون العلم الأمريكي مع ترديد شعار "الموت لأمريكا"؟

في هذا السياق، يُذكر عدد من المؤشرات التي تدل على بداية إزالة صفة "الشيطان" عن الولايات المتحدة في الجانب الإيراني، هذا على الرغم من محاولة المستوى الرسمي عدم إظهار ذلك. فقبل أسبوع تقريباً، بحسب صحيفة "هارتس"، نقلت وكالة "فارس" الإيرانية المقربة من الحرس الثوري تصريحاً لقاسم علي مجیدی، مسؤول بارز في تنظيم "نشر الإسلام"، جاء فيه أن تعليمات صدرت قبل عام من قبل "لجنة التنسيق المركزية" للتنظيم بأنه "يمنع حرق العلم الأمريكي، ويسمح فقط بحرق العلم الإسرائيلي".

وبسبب الغضب الذي أثارته هذه التصريحات تم التراجع عنها وإخفاوها، لكن قبل أشهر من اليوم أزيلت الشعارات المناهضة للولايات المتحدة التي كانت تملأ جدران السفارة الأمريكية السابقة في طهران، وهو ما يدل على تغير ما يطرأ ببطء على الموقف الإيراني من الولايات المتحدة، ليس فقط على الصعيد السياسي فيما يخص اتفاق النووي، إنما محاولة إتاحة الفرصة لتغيير تدريجي في الموقف الجماهيري أيضاً.

وعلى الصعيد الاقتصادي يذكر أن الولايات المتحدة بدأت - حتى قبل التوصل إلى اتفاق نهائي حول النووي - تأخذ مكانها بالتدريج داخل سوق الأعمال والاقتصاد في إيران.

فبحسب ما ذكر "الخليج أونلاين" في وقت سابق، فإن طهران وافقت على السماح بفتح سلسلة من مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية في إيران من قبل توقيع اتفاق النووي. وبموجب ذلك تعمل شركة المطعم الشهيرة "كنتاكي" و"برجر كنج" على تأسيس وفتح سلسلة مطاعم هناك.

وعلى الرغم من التخوفات الإيرانية الدائمة من تبني أنظمة تكنولوجية أمريكية خوفاً من التجسس، فإنه على ما يبدو بدأت إيران تفضل استخدام التقنية الأمريكية من أجل تطوير قطاع الصناعة لديها.

فبحسب ما نشرته تقارير الصحف الإيرانية مؤخراً فإن شركة "مايكروسوفت" الأمريكية الشهيرة وقعت على اتفاقية مع شركة "مهرزمان" الإيرانية من أجل أن تقوم الأخيرة بتمثيل الأولى في إيران، هذا على الرغم من تحذيرات المستوى السياسي خلال محادثات النووي من "سيطرة الشركات الأمريكية على سوق الاقتصاد الإيراني".

إلى جانب ذلك، من المتوقع أن يكون لاتفاق النووي المبرم تداعيات على جو الانتخابات البرلمانية المنتظرة عام 2016، فإذا ما سمحت القيادة الإيرانية بسباق انتخابي عادل بين الأحزاب المختلفة، ولم تتخذ إجراءات ضد التيار الليبرالي، فمن المتوقع أن تأخذ الأحزاب الليبرالية دوراً بارزاً في السباق الانتخابي ربما تصل إلى أن ينجح التيار بتأسيس قاعدة قوية، لتصبح بذلك انتخابات 2016 من أهم السباقات الانتخابية التي تمر على إيران منذ عقود.

وعلى عكس ما يتحدث عنه المسؤولون الإيرانيون حول "تغلغل الثقافة الغربية" داخل إيران، فإن الاعتبارات الاقتصادية يجعل من هذه التصريحات شعارات فارغة وغير مجده.

وفي ظل التدهور الاقتصادي الذي تمر به طهران بسبب العقوبات التي استمرت لسنوات طويلة، فهي تسعى مضطرة إلى تنشيط قطاع السياحة والصناعة بكل الطرق الممكنة، وهو ما سيجعل من اللقاء بين "الثقافة الغربية" والإيرانية أمراً حتمياً.

وفي هذا السياق يذكر أن إيران، من أجل تنشيط السياحة وتوفير مدخل قيمته 30 مليار دولار حتى عام 2025، سهلت إجراءات الحصول على تأشيرة لدخول أراضيها، ومددت إمكانية البقاء من 15 يوماً إلى شهر للأوروبيين. بينما تعفي مواطني تركيا ولبنان وسوريا وجورجيا وأذربيجان وبوليفيا ومصر من التأشيرة، لتبقى التأشيرة مطلوبة من الأمريكيين والكنديين ومواطني الأردن والعراق وأفغانستان وباكستان.

الخليج أونلاين

المصادر: